الميثاق
لسان حال المؤتمر الشعبي العام
٢٠ صفحة | سياسية | السنة الثالثة والعشرون | العـدد (١٢٩٤) - الاثنين ٢٧ رجب ١٤٢٧هـ - الموافق ٢١ أغسطس ٢٠٠٦م | ٢٠ ريالاً

«أين الملايين حق المسلكين يا إصلاحيين»؟؟!

ثورة في إب ضد الفساد المالي لحزب الإصلاح

٧

إنتفاضة نسائية.. بصوت واحد:

نحن مع الرئيس.. لأنه معنا

٦

غلاب يناقش اشكالية الهوية بين المؤتمر وأحزاب الأيديولوجيا

٩

نصف المجتمع

• المرأة نصف المجتمع ويجب أن يكون ذلك قولاً وفعلاً وان لا تُستغل استغلالاً سيئاً كناخبة وصوت ليس إلاّ..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

في أول حوار شامل

رئيس تيار المستقبل: علي عبدالله صالح

رهان رابح

٥

الجماهير في ذكرى تأسيسه:

المؤتمر هو التعبير الصادق عن الروح اليمنية

١٩

أحزاب المشترك.. هل ستلتزم بأخلاقيات التنافس؟!

٤

فيما دعا الأحزاب إلى الإيفاء بما التزمت به بمشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات

الرئيس: يوجّه المؤتمر بسحب مرشحيه من الدوائر التي ترشح فيها النساء في المحليات وأن يدعم مرشحات من جميع الأحزاب

■ أكد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام دعمه للمرأة ليس فقط في المؤتمر بل لدى كل القوى السياسية.. ودعا القوى السياسية إلى الإيفاء بما التزمت به بإعطاء المرأة حقها في المشاركة كمرشحة في الانتخابات المحلية القادمة وقال: يجب أن تكون هناك مصداقية مع المرأة، ونعطيها كامل حقوقها، معلناً أنه سيتواصل مع الأحزاب لإعطاء المرأة نسبة الـ١٥٪ (كمرشحات في الانتخابات المحلية) وموجهاً المؤتمر أن يلتزم باستكمال تنفيذ ما تعهد به بهذا الشأن..

جاء ذلك أثناء استقباله أمس المشاركات في المسيرة النسائية من مختلف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمحتجة على تجاهل بعض الأحزاب لمشاركة المرأة كمرشحة حيث دعا رئيس الجمهورية المؤتمر الشعبي العام أن يدعم دعماً كاملاً جميع المرشحات ليس فقط عضوات المؤتمر، وإنما كل المرشحات من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلات وأن يسحب مرشحيه من الدوائر التي ترشح فيها النساء».

وشدد رئيس الجمهورية على أن النساء لسن مجرد نسبة أو (كوتا) لدى القوى السياسية تستخدمها متى تشاء ومتى تريد وعلى أساس أنها تنزل كناخبة ولكن لاتعطى بقية الحقوق كمرشحة.. وقال «ان نظامنا الجمهوري قائم على التعددية السياسية والحزبية ومشاركة المرأة، فالمرأة نصف المجتمع ويجب أن يكون ذلك قولاً وفعلاً والا تستغل المرأة استغلالاً سيئاً كناخبة وصوت ليس إلا.. لكن يجب أن تكون المرأة شريكاً للرجل في مختلف مناحي الحياة وعلى مختلف الأصعدة السياسية، وكما هو الحال لدى تكوينات قيادة المؤتمر الشعبي العام الذي أشرك المرأة في العمل السياسي وفي السلك الدبلوماسي وفي الحكومة وفي مختلف مؤسسات الدولة، وأكد فخامة رئيس الجمهورية على ضرورة اعطاء المرأة اليمنية كل الحقوق، وقال: «المرأة اليمنية لها تاريخ عظيم فقد حكمت اليمن الملكة بلقيس والسيدة أروى، والمرأة هي شريك للرجل، ويجب أن نبتعد جميعاً عن التزمت والغلو والتطرف وأن نمكن المرأة من أن تكون شريكة فاعلة للرجل في المجالات كافة.. مجدداً التأكيد ان المرأة تمثل نصف المجتمع ويجب أن نتخاطب على هذا الأساس.. وقال: «المرأة اليوم في الجامعة، وطبيبة، ومدرسة، وسفيرة ووزيرة، فيجب أن نعترف بهذا الواقع ولا نزايد بها مزايدة خارجية او داخلية، وأن نحرص على منحها كامل الحقوق والمشاركة الفاعلة في مختلف المجالات طالما لديها القدرة والكفاءة..وأعلن فخامة الرئيس للمشاركات عن أنه كان يتمنى أن تزكى امرأة ممن طالبن ترشيح أنفسهن لتنافس على منصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية القادمة».

ودعا النساء إلى التقدم للترشيح كمستقلات في حال لم تلتزم القوى السياسية بترشيح المرأة، مؤكداً انهن سيحصلن على كامل الدعم من اللجنة العليا ومن القيادة السياسية.. وكانت رمزية الإرياني رئيس اتحاد نساء اليمن ورشيدة الهمداني رئيس اللجنة الوطنية للمرأة وانتصار سنان من حزب التحرير وأمة الملك السراجي من الحزب الناصري الديمقراطي ونورية اليمني من التجمع اليمني للإصلاح وسلوى القصري من الحزب الاشتراكي اليمني ونبيلة سعد مكرم من حزب الخضر والدكتورة مريم الجوفي من المؤتمر الشعبي العام قد تحدثن في اللقاء.. حيث أكدن تلك المكانة المرموقة التي تبوأتها المرأة في التاريخ اليمني والتي جسدت من خلالها كفاءاتها واقتدارها على تحمل المسؤوليات. وأكدن ان المرأة تشكل اليوم وفي ظل الواقع الديمقراطي التعددي الذي تعيشه الجمهورية اليمنية أكثر من ٤٤ في المائة من نسبة من يحق لهم الانتخاب، وهي نسبة كبيرة تؤكد الحضور الفاعل للمرأة في الحياة السياسية والديمقراطية ولكن في مقابل ذلك فإن المرأة تواجه بالاهمال والتجاهل من بعض القوى السياسية فيما يتعلق بحقها في الترشيح ولا تتعامل مع المرأة إلا كناخبة فقط في إطار نظرة قاصرة وغير موضوعية تجاه الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في مسيرة البناء الوطني.. وطالبن رئيس الجمهورية بالتدخل لدى الأحزاب والقوى السياسية من أجل اقناعها بدعم نزول المرأة كمرشحة ضمن قوائم الأحزاب او كمستقلات وبما يكفل لهن مشاركة أوسع في مجال السلطة المحلية والاسهام في مسيرة التنمية في الوطن.. وأكدن أن تجاهل الأحزاب للمرأة سيؤدي بالضرورة إلى تجاهل المرأة لتلك الأحزاب التي تتجاهلها..

..والمؤتمر يوجه قياداته الانتخابية بدعم ترشيح المرأة

□ كتب : يحيى نوري

■ تنفيذاً لتوجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام القاضية باشراك المرأة كمرشحة في الانتخابات المحلية القادمة ودعمها من قبل المؤتمر، وجهت قيادة المؤتمر الشعبي العام إلى مختلف القيادات الانتخابية العاملة في اطار أمانة العاصمة والمحافظات مساء أمس تعميماً شدد على ضرورة اشراك المرأة كمرشحة على مستوى مجالس المديريات والمحافظات.. ودعمها بالصورة التي تمكنها من الفوز في الانتخابات المحلية القادمة.

مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المراكز والمديريات التي تمثل فرص نجاح للمرشحات.

بطاقة

منطق الهزيمة

■ تمارس أحزاب اللقاء المشترك كهانة سياسية بإعلانها المبكر عن تزوير الانتخابات، وهي بذلك بقدر ما تزيد التشويش على الانتخابات بقدر ما تعبر عن عجزها وفشلها في أن تكسب الانتخابات وفي وقت مبكر أيضاً..

ما يرتكبه فرقاء اللقاء المشترك من حماقات وما يمارسون من تضليل دعائي يفضح زيفهم.. فالتزوير المبكر لنتائج الانتخابات الذي يعشش في أذهانهم هو خطتهم الاستباقية لتبرير فشلهم فهم يدركون أن قاعدتهم الشعبية متدنية وضعيفة حيث لا مصداقية لهم في أوساط الناخبين.. لذلك فإن منطق الهزيمة الذي يتلبسهم ألجأهم الى التهريج الدعائي والتهييج الانفعالي تعبيراً عن هشاشة الفكر وضمور المنهج.. واستباق فشل الذات بالتبريرات الزائفة واللجوء الى منطق التآمرات ولغة الفشل أو الافشال للعملية الانتخابية.. ظناً منهم -ربما.. أن ذلك سيعفيهم من وطأة الهزيمة اللاحقة والسقوط المدوي المنتظر.

إنهم يعلمون قبل غيرهم أن الانتخابات ليست أو عرضة للمساومة.. وأنها محصنة ضد أية محاولة تستهدف التزوير أو التحريف بالقانون ناهيك عن وجود أحزاب المشترك في اللجان الانتخابية ومندوبي مرشحيهم في مراكز الاقتراع والفرز، أضافة الى المراقبين المحليين من الأحزاب والمنظمات المدنية والرقابية، زد على ذلك بالمراقبين الدوليين.

كل ذلك يجعلنا نراهن على عملية انتخابية آمنة وسليمة.. تضاف الى رصيد التجربة اليمنية وتضاعف من نجاحات العملية السياسية والتحديث الوطني في ظل رعاية وقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومعه كافة المخلصين الأوفياء من أبناء هذا الشعب وجماهيره.

الميثاق

قبل وقوع المزيد في مصائد ريان «يمني»

اتساع المطالبات بوقف أنشطة شركات حزبية لنهب المواطنين

■ عبرت أوساط سياسية واقتصادية ومنظمات مهتمة بحقوق الانسان وشخصيات اجتماعية عن قلقها الشديد ازاء تنامي ما وصفته بظاهرة الفساد المتعمد والنصب على المواطنين من قبل شركات تابعة لبعض احزاب اللقاء المشترك المملوكة او التي تدار من قبل قيادات فيها، ودعت تلك القيادات الى مراجعة تصرفاتها تجاه المواطن اليمني والكف عن الجشع وممارسة أساليب النصب والاحتيال عليه والاستيلاء على أمواله بدواعي استثمارها في مشاريع وهمية ليس لها اساس او وجود في الواقع ونهب تلك الأموال تحت غطاء ايداعها في شركات استوحيت اسماؤها من عبارات براقة كـ«المنقذ» و «النور» و «السنابل» وغيرها لابتزاز الناس والاحتيال عليهم ثم وضعهم امام واقع اعلان افلاس تلك الشركات تحت مبررات واهية وضياع أموالهم بين عشية وضحاها..

ورأت تلك الأوساط في مسيرة الـ٥٠٠٠ أسرة التي شهدتها مدينة إب أمس الاحد احتجاجاً على ما فعلته بهم تلك الشركات قبل عشر سنوات ومماطلتها في رد أموالهم اليهم وكذلك التعويض الموجه به من قبل فخامة الاخ رئيس الجمهورية بانه مؤشر خطير ويوحي بوجود شركات أخرى من هذا النوع تنتمي الى ذات الفئة الحزبية وتقوم بنفس العمل تحت غطاء الاستثمار وتنفيذ مشاريع في بعض المحافظات وهي في حقيقتها مجرد أكاذيب ومشاريع وهمية ليس إلاّ..

وطالبت الجهات المعنية بسرعة التحرك والقيام بمسح دقيق وشامل للشركات اليمنية بشكل عام ومراجعة سجلاتها وفرز تلك التي تنتمي او تعود ملكيتها الى أحزاب للتحقق من صحة أعمالها والاساس الذي قامت عليه وحجم الأموال المودعة لديها لمواطنين وتطبيق القوانين المتصلة بهذا الشأن عليها وإعادتها من التي يثبت تورطها في عمليات نصب واحتيال او توظيف تلك الأموال في برامج حزبية لا علاقة لها بالعملية الاقتصادية او الاستثمارية في البلاد او تهريبها الى الخارج ومحاسبة القائمين عليها وتقديمهم الى القضاء.

وشددوا على ضرورة وضع حد وعلى وجه السرعة لتلك الشركات حتى لا تتكاثر وتتحول الى ظاهرة مكررة لتلك التي شهدتها مصر مطلع الثمانيات عندما قامت بعض شركات توظيف الأموال بنهب حوالى مليار و٦٠٠ مليون جنيه من آلاف المواطنين المصريين المودعين وتحت غطاء ديني وإعلامي كاد يوصل الاقتصاد المصري الى كارثة في مقابل جني تلك الشركات ارباحاً طائلة هربت معظمها الى خارج مصر، وظلت قصة هذه الشركات ومالكيها الحديث الشاغل هناك لعدة سنوات بعد ان وصلت الى المحاكم وتأكد ضياع أموال المودعين الذين تبين ان أصول تلك الشركات لايساوي ١٠٪ من حجم أموالهم المودعة لديها.

ورأى اقتصاديون ان السكوت على تصرف شركات وهمية كتلك او حزبية استغلالية تجمع أموال المواطنين ومدخراتهم لأغراض سياسية انما يمثل مشاركة واضحة في ما تقوم به من أعمال مخالفة للقانون وتؤثر على العملية الاقتصادية والاستثمارية برمتها وتلحق بالقطاع الاستثماري سمعة سيئة بعد ان اكتسب خلال السنوات الأخيرة مكانة طيبة في أوساط المستثمرين عرباً كانوا او اجانب، وطالبوا بتحرك حكومي سريع بوقف أنشطة تلك الشركات فوراً واخضاعها لمحاسبين قانونيين باعتبارهم الوحيدين الذين سيكون بأيديهم تأكيد ضلوعها في ما اشرنا اليه او تبرئتها، في حين طالب سياسيون لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية بمحاسبة الاحزاب التي يثبت تورطها في شركات من هذا القبيل.

الكتلة البرلمانية لمحافظة إب تدعو «الإصلاح» بالتوقف عن إثارة الفتن بين أبناء المحافظة

□ إب- «الميثاق»

■ دعت الكتلة البرلمانية لمحافظة إب حزب الإصلاح بالتوقف عن بث دسائس الفتن والترويج للشائعات وإثارة النعرات والفتن بين أبناء المحافظة، محذرة من عواقب نتائج اللجوء إلى استخدام الأساليب الحقيرة والملتوية ضمن حملته الانتخابية في محاولة منه لتنشيط خلاياه النائمة لجهاز الشائعات.

وفي اتصال لـ«الميثاق» نفت كتلة المحافظة ما يروج له جهاز الشائعات في حزب الإصلاح بأن نواب لثلاث دوائر في المحافظة قد حذروا المواطنين ان المشاريع الخدمية والضمان الاجتماعي سيتم ايقافها في حال جاءت نتائج الانتخابات في غير صالح المؤتمر.. مؤكدة لا أساس لهذه الشائعات الحقيرة من الصحة.

واعادت الكتلة أسباب لجوء جهاز الشائعات في الإصلاح إلى تدشين حملته المضللة في هذه الدوائر الثلاث (٩٣،٩٧،٩٩) بالذات بقول: ان الأخوة في حزب الإصلاح يدركون جيداً أن هذه الدوائر قد استعصت عليهم وظلت طوال السنوات الماضية ولاتزال دوائر مغلقة للمؤتمر وتحرص بألاّ مكان فيها لحزب الإصلاح وميليشياته.

مذكرة أنها قد لقنتهم في كل الانتخابات السابقة درس الديمقراطية.
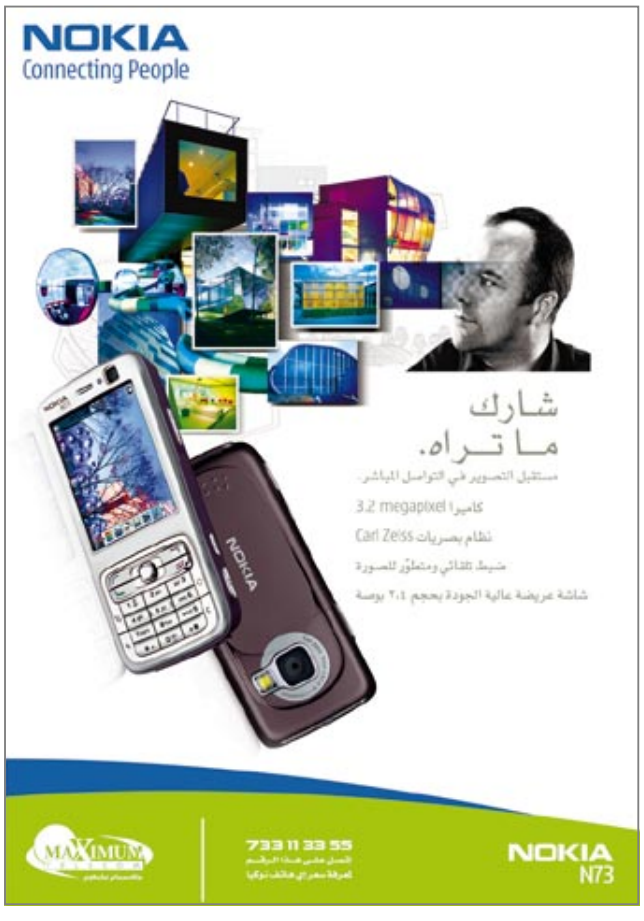
وأشارت الكتلة إلى أن الدروس التي لقنها أبناء هذه الدوائر حزب الإصلاح كثيرة كان أبرزها موقف التحدي لميليشياته عندما أراد حزب الإصلاح احتلال المدارس والتمترس بداخلها وتحويلها إلى معاهد أشبه بثكنات عسكرية وقام بتزويد مجموعة من مليشياته التي رفعت شعارات الحاكمية بالسلاح والزج بها إلى تلك المدارس.